



## الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٣٧

الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم، تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسرني أن أرحب بمعالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة؛ ومعالي السيدة آشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد خوسيه فيليبي موراييس كابرال، رئيس مجلس الأمن؛ وسعادة السيدة باليتا ت. ب. كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

أرحب أيضا بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وبجميع من قبلوا دعوة اللجنة إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود عند هذه النقطة أن أدلي ببيان باسم اللجنة.

في عام ١٩٧٨، حينما اجتمعت اللجنة للمرة الأولى للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كنا أبعد ما نكون من تخيل أنه بعد ٣٣ عاما سيكون الفلسطينيون ما زالوا يسعون للعودة إلى وطنهم وللحياة في دولتهم بالذات. ومع أنه مضت عدة عقود، لم يحرز تقدم يذكر نحو التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم.

ولكن بالرغم من تاريخ قمع الشعب الفلسطيني، فإنه لم يتخل إطلاقا عن هويته أو تعلقه بأرضه، ولم يغب عن باله الهدف المتعلق باستعادة الحق في حريته واستقلاله. والحقيقة أنه لا يوجد أي غموض حيال حقه في تقرير المصير الوطني والاستقلال والسيادة في دولة خاصة به، وحقه باعتباره لاجئا في العودة إلى وطنه. والواقع أن الطابع الجوهري لحقه في تقرير المصير غير قابل للتصرف وليس قابلا للتفاوض. ولذلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



فلسطين، بما في ذلك مشاريع القرارات الأربعة التي سأتولى عرضها بعد ظهر هذا اليوم (A/66/L.15 و A/66/L.16 و A/66/L.17 و A/66/L.18).

وعلى المجموعة الرباعية مرة أخرى أن تستأنف عملية مفاوضات ذات مصداقية، مع ضمان أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ إجراءات استفزازية، والوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق والقانون الدولي والالتزام بحسن نية بالجدول الزمني والمعايير المحددة في البيان الصادر عن المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر (SG/2178). وتحقيقاً لتلك الغاية، من الحيوي أن يرفع الحصار المفروض على غزة؛ وأن يخضع للمساءلة مرتكبو الاعتداءات الجسيمة على حقوق الإنسان؛ وأن يطلق سراح السجناء الذين تحتجزهم إسرائيل بصورة غير قانونية؛ وأن يدعم الفلسطينيون في جهودهم لتحقيق المصالحة. وفضلاً عن ذلك، في حين أشكر المانحين على اهتمامهم، أناشدهم زيادة مساعدتهم للسلطة الفلسطينية، ولا سيما خططها للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، والاستجابة بسخاء للاحتياجات الإنسانية للشعب الذي يزرع تحت الاحتلال. ويزداد إلحاح تلك الاحتياجات في ضوء التجميد الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على إيرادات الجمارك والضرائب التي تجمعها باسم السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجتمع المدني أن يحشد الدعم لتحقيق السلام والأمن والعدالة والمساءلة، مع الإقرار بشكل منهجي بالآثار السلبية للاحتلال.

وأؤكد للجميع هنا أن اللجنة ستواصل الوفاء بالولاية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة ريثما تتحقق بشكل كامل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وسواصل العمل للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووثاق.

السبب لم يدرج هذا الحق إطلاقاً في جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالمفاوضات ليست سوى وسيلة لتحديد كيفية ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال - وهو، علاوة على ذلك، حق لا يتناقض بأي حال من الأحوال مع حق إسرائيل في الوجود، الذي اعترف به الفلسطينيون قبل العديد من السنوات. كما أننا نعتبر أن من غير المقبول الرغبة في ربط المفاوضات بتقديم فلسطين طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة.

وتؤثر معاناة الشعب الفلسطيني على جميع محبي السلام والعدالة. فالفلسطينيون، المنفيون والمحتلون، يرون أرضهم يستغلها النشاط الاستيطاني وبناء الجدار العازل. وهم المحاصرون في الأرض المحتلة والواقعون في فخ عملية ظلت في حالة من الجمود لفترة ٢٠ عاماً، بحاجة إلى تضامن فعال اليوم أكثر من أي وقت مضى بغية البقاء على قيد الحياة والتمسك بآمالهم. وتزداد أهمية هذا الالتزام بإبداء التضامن حينما نرى أن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ريثما تتم تسويتها وفقاً للشرعية الدولية المستمدة من قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بالذات.

وبعد مضي أربعة وستين عاماً من اعتماد خطة التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ (قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢))، يطرق التاريخ أبواب الأمم المتحدة مرة أخرى. وعلى المنظمة أن تبقى مخلصاً لأهداف ميثاقها، التي تضمن الحرية والسلام والأمن لجميع الشعوب على قدم المساواة. ومن الواضح أن الوقت حان لكي تتحمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء التي تؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير مسؤولياتها فيما يتعلق بطلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، أدعو الدول الأعضاء إلى إبداء إرادتها وإظهار تضامنها بالتصويت في الجمعية العامة مؤيدة لمشاريع القرارات بشأن

ومن جانبها، صعدت المجموعة الرباعية، والأمم المتحدة عضو بارز فيها، جهودها للتمكين من استئناف المفاوضات. ونحن جميعا نأمل أن توتي تلك الجهود أكلها وأن تفضي إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. وعلى إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تكتفا جهودهما للانخراط في مفاوضات صادقة وللتغلب على حالة الجمود.

وأيضاً، ينبغي بذل كل الجهود لتخفيف المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني. وتشكل الحالة على أرض الواقع مصدر قلق بالغ. فقد استمر بناء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية وحوها وفي المنطقة جيم في الضفة الغربية. واستمر هدم الممتلكات ولا يزال الفلسطينيون يحلون من منازلهم، انتهاكا للقانون الدولي وتحدياً للجهود الدولية الرامية إلى إحياء المفاوضات بين الجانبين.

وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا). كما أود أن انوه بالمنظمات غير الحكومية وبالمجتمع المدني قاطبة. فجميع تلك الأطراف الفاعلة اضطلعت بدور محوري في تخفيف معاناة العدد المتزايد من السكان اللاجئين. وقامت بذلك العمل في ظل ظروف سياسة ومالية بالغة الصعوبة، وأنا أشكرها على تفانيها الدؤوب. وأود أن أؤكد على أنه في العام الحالي ٢٠١١ ستعرض مهمة الأنروا في الميدان لتحدي الأزمة المالية العالمية المتكررة. وأناشد جميع الدول الأعضاء تعزيز مساهماتها القيمة لأعمال الوكالة.

وإلى جانب جميع تلك التطورات الهامة في عملية السلام في الشرق الأوسط، أنا على اقتناع بأن لدى الجمعية العامة دوراً تضطلع به. وعلينا أن نواصل العمل بشكل

يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لرئيس الجمعية العامة، معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر.

**السيد النصر** (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أعمالها المتفانية وعلى دعوتي إلى أن أتكلم هنا اليوم.

نجتمع للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونجتمع لتجديد التزامنا بإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وللتوصل إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط. كما أننا هنا لنجدد تأكيدنا على المسؤولية المشتركة في ذلك الصدد.

ظلت المسألة الفلسطينية محورية بشكل خاص خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ووقع عدد من الأحداث الهامة بالفعل منذ أيلول/سبتمبر. فقد شهدنا تطوراً تاريخياً هنا في نيويورك حين قدم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد محمود عباس، إلى الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة (انظر A/66/371، المرفق). ونظر مجلس الأمن في المسألة منذ ذلك الوقت (انظر S/PV.6624). وأنا، من جانبي وفي إطار ولايتي، عممت ذلك الطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقبل فترة لا تزيد كثيراً على شهر، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أثنى كل المجتمع الدولي على تبادل جرى للسجناء. وأعربت عن شكري للدول، فضلاً عن جميع الأطراف الأخرى التي عملت بشكل دؤوب على مدى عديد من السنوات لتيسير إطلاق سراح هؤلاء السجناء. وأظهر ذلك التطور الإيجابي أهمية الوساطة والتفاوض للتسوية السلمية للمنازعات، وهو موضوع حددته باعتباره أحد مجالات التركيز الرئيسية خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (انظر A/66/PV.11).

للدولتين، مع وضع ترتيبات للأماكن المقدسة تكون مقبولة للجميع. ولا بد من إيجاد حل عادل ومتفق عليه من أجل ملايين اللاجئين الفلسطينيين المشتتين في جميع أنحاء المنطقة.

”وفي حين توجد العديد من التحديات أمام تحقيق ذلك الهدف، نلتزم بانجاز هام وبالتأكيد تاريخي حققته السلطة الفلسطينية خلال العام الماضي. فالسلطة الفلسطينية الآن على استعداد من الناحية المؤسسية لتولى مسؤوليات الدولة إذا أنشئت دولة فلسطينية. وأكد ذلك عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين المعقود في أيلول/سبتمبر. ويتعين الإشادة بالرئيس محمود عباس وبرئيس الوزراء سلام فياض على ذلك النجاح المتميز. وينبغي مواصلة تلك الجهود ودعمها.

”وفي ذلك الصدد، فإن تعليق إسرائيل حالياً لتحويل إيرادات الجمارك والضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية يخاطر بتقويض تلك المكاسب. ولا بد من تحويل تلك الإيرادات بدون تأخير.

”وقبل كل شيء، فإن إيجاد أفق سياسي أمر حيوي. والأمر الذي يثير قلقاً عميقاً هو أن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية لا تعقد، في حين يستمر تلاشي الثقة بين الطرفين. وينبعث بصيص أمل من انخراط الطرفين مع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وعلى كلا الجانبين أن يسعيا لإعداد اقتراحات جدية بشأن الحدود والأمن ول مناقشة هذه الاقتراحات بصورة مباشرة مع بعضهما، مع الدعم الفعال للمجموعة الرباعية، وفي سياق الالتزام المشترك بالتوصل إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠١٢.

جماعي لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات وتسفر عن وجود دولتين ذاتي سيادة ومستقلتين - هما إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي إطار الاعتراف بحدود ما قبل عام ١٩٦٧. ولن أذكر وسعا في المشاركة في حل صراع أرق المنطقة وسكانها لفترة أطول مما ينبغي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر رئيس الجمعية العامة على البيان الهام الذي أدلى به من فوره.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيدة أشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

**نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني للغاية الانضمام إلى المشاركين اليوم بالنيابة عن الأمين العام بان كي - مون، وهو في الوقت الحالي بعيد عن المقر في سفر رسمي. لقد شرفني بأن أتلو هذا البيان بالنيابة عنه.

”في هذا اليوم قبل أكثر من أربعة وستين عاماً، أصدرت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي يقترح تقسيم الإقليم الخاضع للانتداب إلى دولتين. وإنشاء دولة فلسطينية، تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل الآمنة، فات أوانه منذ وقت طويل.

”وباتت ضرورة تسوية هذا النزاع أكثر إلحاحاً مع التحولات التاريخية التي حصلت عبر المنطقة. وعلى القيادة الإسرائيلية والفلسطينية أن تبدي الشجاعة والعزم في البحث عن اتفاق على حل قائم على وجود دولتين يمكن أن يفتح مستقبلاً أكثر إشراقاً للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب أن ينهي مثل ذلك الحل الاحتلال الذي بدأ منذ عام ١٩٦٧، وأن يعالج الشواغل الأمنية الشرعية. وينبغي أن تبرز القدس من خلال المفاوضات باعتبارها عاصمة

تقييد تقييدا حادا حركة السكان والسلع الأساسية وتحد من قدرة الأمم المتحدة على دعم إنعاش اقتصاد غزة وإعادة إعمارها.

”واليوم علينا أيضا أن نذكر من في غزة الذين يطلقون الصواريخ على إسرائيل أو يواصلون تهريب الأسلحة، بأن تلك الأعمال غير مقبولة ومخالفة تماما للمصالح الفلسطينية على السواء.

”ولا بد أن يتوقف إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي لكلا الطرفين أن يلتزما الهدوء واحترام القانون الإنساني الدولي. ومثل تبادل السجناء الذي جرى مؤخرا، وشهد الإفراج عن مئات السجناء الفلسطينيين وجندي إسرائيلي، انفراجا إنسانيا هاما ينبغي أن تعقبه خطوات إضافية لتوطيد الهدوء وإنهاء إغلاق غزة.

”وفي خضم هذه التحديات العديدة لتحقيق التطلعات الفلسطينية المشروعة نحو إقامة الدولة، قدمت القيادة الفلسطينية طلبا للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وتلك مسألة متروكة للدول الأعضاء لتقرر بشأنها.

”وأيا كانت وجهة النظر المتخذة بشأن هذه المسألة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى اتفاق للسلام عن طرق التفاوض بشأن جميع مسائل الوضع النهائي.

”فلنجدد، في هذا اليوم الدولي، التزامنا بترجمة التضامن إلى عمل إيجابي.

”ويجب على المجتمع الدولي أن يوجه الحالة نحو التوصل إلى اتفاق تاريخي للسلام. ولن يؤدي العجز عن

”ويقع على عاتق الطرفين مسؤولية خاصة عن وقف الاستفزازات وهيئة بيئة تفضي إلى مفاوضات ذات مغزى. ويشكل تكثيف إسرائيل مؤخرا للنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية عقبة رئيسية.

”فالنشاط الاستيطاني يخالف القانون الدولي وخريطة الطريق، ويجب وقفه. والإجراءات الانفرادية على أرض الواقع لن تكون مقبولة من المجتمع الدولي.

”كما أن على السلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تجد سبلا للمساعدة على تهدئة الحالة وتحسين المناخ الانقسامي السائد، وأن تكون على استعداد للانخراط مباشرة في البحث عن حل عن طريق التفاوض.

”ومن الضروري أيضا أن يتغلب الفلسطينيون على انقساماتهم، استنادا إلى التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. ويواصل الرئيس عباس جهوده نحو تشكيل حكومة انتقالية للإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية في أيار/مايو.

”وتحقيق الوحدة الفلسطينية التي تدعم التوصل إلى حل عن طريق التفاوض على أساس وجود دولتين أمر ضروري لإنشاء دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية.

”ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويا نحو السكان في غزة، ونحو تنفيذ جميع جوانب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). واتخذت إسرائيل خطوات لتخفيف حدة الإغلاق. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إزالة التدابير العديدة المتبقية التي

نظرة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وواصل تلقي إحاطات إعلامية شهرية بشأن الحالة من المنسق الخاص للأمين العام وإدارة الشؤون السياسية، وعقد مناقشات مفتوحة منتظمة.

وشهد العام الماضي تطورات تاريخية في الشرق الأوسط. فرياح التغيير التي هبت في جميع أنحاء العالم العربي أكدت بشكل إضافي على إلحاح التوصل إلى اتفاق للسلام يؤدي إلى إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وتسوية جميع المطالبات. ولذلك ناشد مجلس الأمن الفلسطينيين والإسرائيليين اغتنام الفرصة للتوصل إلى تسوية سلمية ونهائية. وبظل المجلس ملتزما التزاما كاملا بتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في حدود متفق عليها ومعترف بها بصورة متبادلة.

وأكد أعضاء المجلس أن اتفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتسوية النهائية لجميع المسائل الأساسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المفاوضات المباشرة. كما جدد أعضاء المجلس التأكيد على دعمهم للحل العادل والدائم والمتفق عليه لمسألة اللاجئين وأعربوا عن قلقهم حيال استمرار نشاط إسرائيل الاستيطاني وكرروا رأيهم القائل إن بناء المستوطنات يؤدي إلى تقويض جهود السلام والحل القائم على وجود دولتين. كما شددوا على ضرورة احترام الالتزامات الدولية في ذلك الصدد.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم فيما يتعلق بقرار إسرائيل الأخير باحتجاز إيرادات الضرائب الفلسطينية مرة أخرى وأشاروا في ذلك الصدد إلى موقف لجنة الاتصال المخصصة القائل إن تسوية تحصيل الإيرادات التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية ينبغي أن تكون

التغلب على عدم الثقة سوى إلى الحكم على الأجيال الفلسطينية والإسرائيلية المقبلة بالصراع والمعاناة.

”فالتوصل إلى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، والاتفاقات السابقة وإطار مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية أمر بالغ الأهمية لتجنب هذا المصير. وسأواصل متابعة جهودي بكل الوسائل المتاحة لي“.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر نائبة الأمين العام على تخصيص الوقت من برنامجها الحافل بالعمل للمشاركة في هذه الجلسة الاستثنائية للجنة. وأود، عبرها وعبر زميلها، السيد لين باسكو، الموجود هنا اليوم، أن أعرب عن تقدير اللجنة الصادق على الرسالة الهامة الموجهة من الأمين العام ونود أن نلتمس منها أن تعرب له عن تشجيعنا لمواصلة جهوده الشخصية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد خوسيه فيليبي موراييس كابرال.

**السيد موراييس كابرال** (رئيس مجلس الأمن) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي إلى مخاطبة هذه الجلسة بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أرحب بوجود رئيس الجمعية العامة، ونائبة الأمين العام، والسفيرين رياض منصور وباليثا كاهونا، ووكيل الأمين العام، لين باسكو.

ونحن هنا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وطوال العام الماضي، أبقى المجلس قيد

وأكدت المجموعة الرباعية عزمها على السعي بفعالية وقوة للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبادئ مدريد، بما فيها الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق والاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق بين الطرفين.

كما جددت المجموعة الرباعية تأكيد أهمية مبادرة السلام العربية وقدمت إطارا وجدولا زمنيا لاستئناف المفاوضات بدون تأخير أو شروط مسبقة. وأقر مجلس الأمن بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المجموعة الرباعية في الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لاستمرار جهود المجموعة الرباعية وليبائها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفرج عن العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط و ٤٧٧ سجيناً فلسطينياً في المرحلة الأولى لاتفاق تبادل السجنا. ولا يزال أعضاء المجلس ينظرون بعين القلق إلى الحالة في غزة، وهم يكررون دعواتهم إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي ذلك السياق، يشددون على ضرورة التدفق المستمر والمنتظم للسلع والأشخاص إلى غزة، فضلاً عن توفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها بدون عائق في جميع أنحاء غزة.

ورحب المجلس باجتماعات مبعوث المجموعة الرباعية مع الطرفين في القدس في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأيضاً باستعداد الطرفين الصريح للانخراط مع المجموعة الرباعية في استئناف المفاوضات المباشرة. والمجلس يناشد الطرفين أن يقدموا إلى المجموعة الرباعية الاقتراحات الشاملة بشأن الأرض والأمن، التي التزم

شفافة وثابتة. كما ينبغي تحويل تلك الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية على أساس جدول زمني منتظم.

وخلال العام، استمر أعضاء المجلس في الإعراب عن قلقهم من إطلاق الصواريخ من غزة. كما أحاط أعضاء المجلس علماً باتفاق المصالحة الذي وقعت عليه الفصائل الفلسطينية في القاهرة في ٢٧ نيسان/أبريل.

وجرى عدد من الأحداث الهامة في الأشهر الأخيرة. ففي ١٨ أيلول/سبتمبر، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك. وهناك، أعادت البلدان المانحة، استناداً إلى تقارير وتوصيات من الأطراف، الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وممثل للمجموعة الرباعية، تأكيد التقييم الذي يفيد بأن مؤسسات السلطة الفلسطينية تتجاوز الحد الأدنى المطلوب لدولة تؤدي وظائفها في القطاعات الرئيسية التي شملها البحث. ورحب أعضاء المجلس بذلك التقييم الإيجابي وأشادوا بالسلطة الفلسطينية على إنجازاتها.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وذلك الطلب معروض الآن على مجلس الأمن بعد اعتماد تقرير للجنة المجلس المعنية بقبول الأعضاء الجدد في ١١ تشرين الأول/نوفمبر (S/2011/705). وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أصدرت المجموعة الرباعية بياناً أحاطت فيه علماً بالطلب الذي قدمه الرئيس عباس، وأكدت فيه على بيانها المؤرخ ٢٠ أيار/مايو، بما في ذلك دعمها القوي لرؤية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني التي حددها باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة، وهي تنص على أنه ينبغي أن تؤدي المفاوضات إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ويسفر عنه إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء تعيش جنياً إلى جنب في سلام والأمن مع إسرائيل وجيرانها.

**السيد منصور (فلسطين)** (تكلم بالإنكليزية): في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني أن أتلو بيان فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تحتفل بهذا اليوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

(تكلم بالعربية)

”باسم شعبنا الفلسطيني، أتوجه بأطيب التحيات وفائق الشكر لكم جميعا على مشاركتكم في إحياء هذا اليوم، سواء عبر رسائلكم بهذه المناسبة أو حضوركم شخصيا لهذا الاحتفال السنوي، تعبيرا منكم عن التضامن مع شعبنا الفلسطيني في تطلعه نحو نيل حقوقه المشروعة في تقرير مصيره، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق استقلال دولة فلسطين ذات السيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

”إننا نقدر تقديرا عاليا جهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون وجهود ومبادرات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها، سعادة السفير عبد السلام دبالو، الهادفة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتذكير المجتمع الدولي بأن هذه القضية قد ولدت ونشأت في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ حينما صدر قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إسرائيلية وفلسطينية. غير أن دولة واحدة قد قامت هي دولة إسرائيل وعلى مساحة أكبر من تلك التي أقرها التقسيم.

”وعندما قبلت إسرائيل في عام ١٩٤٩ عضوا في الأمم المتحدة اقترن ذلك بشرطين:

كلاهما بتقديمها في ظرف ثلاثة أشهر، على النحو المطلوب في البيان الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وكما ذكرت المجموعة الرباعية، فإن اتخاذ أي من الطرفين لإجراءات انفرادية لا يمكن أن يحدد مسبقا نتائج المفاوضات ولن يعترف به المجتمع الدولي. وكرر المجلس مناشدة المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر الطرفين الامتناع عن الإجراءات الاستفزازية إذا أريد للمفاوضات أن تكون فعالة. وأخيرا، أشاد مجلس الأمن بالجهود الحديرة بالثناء التي بذلتها المنظمات والوكالات الإنسانية على أرض الواقع، ولا سيما جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وموظفيها. ونحن نناشد أعضاء المجتمع الدولي كافة دعم الوكالة بالتبرعات المالية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، سيبقي مجلس الأمن قيد نظره الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وسيواصل النظر في المسألة على أساس منتظم والعمل على التمسك بمسؤولياته بموجب الميثاق، واتساقا مع قرارات مجلس الأمن الهامة بشأن المسألة.

وفي الختام، أود أنؤكد للدول الأعضاء التزام مجلس الأمن بالهدف النهائي لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، والوفاء بحق الشعب الفلسطيني الشرعي وغير القابل للتصرف في إنشاء دولة مستقلة وديمقراطية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس الأمن على بيانه الهام. وترى اللجنة دائما أن على مجلس الأمن أن يضطلع بدور حاسم في تسوية القضية الفلسطينية، ولذلك نشعر بالتشجيع من بيان الرئيس باسم المجلس.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض منصور، الذي سيتلو رسالة موجهة من فخامة السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فقط من أراضي فلسطين التاريخية، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٤ (د-٣).

”خضنا مع إسرائيل ولسنوات طويلة ومنذ التوقيع على اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣ مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بهدف الوصول إلى الحل القائم على وجود دولتين وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. إلا أن إسرائيل استمرت في استيطانها ولم تستجب أو تبال بكل التصريحات والبيانات الدولية التي أعلنت وتعلن أن الاستيطان غير شرعي وأنه عقبة في طريق السلام.

”إن قرارنا بطلب العضوية في الأمم المتحدة حق مشروع لنا تستند شرعيته إلى قرار التقسيم الذي صدر في مثل هذا اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، في عام ١٩٤٧.

”كما أن هذا التوجه ليس عملاً أحادياً. فنحن نطالب بالاعتراف بدولتنا على حدود عام ١٩٦٧، تنفيذاً لما جاء في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. كما أن هذا الاعتراف ليس بديلاً للمفاوضات بل هو عامل مساعد لها في حال توفر النية لدى الحكومة الإسرائيلية للتفاوض على أساس حدود عام ١٩٦٧.

”ليس من العدل أن تفرض علينا العقوبات بسبب حصولنا على عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو). وليس من حق إسرائيل أن تستولي على عائدات الجمارك

هما التزام إسرائيل بقرار التقسيم وقيام الدولة الفلسطينية، وبالقرار ١٩٤ (د-٣) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وتعويضهم.

”أدت حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، أي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وصدر عن مجلس الأمن قراره ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يستند إلى مبدأين هما: عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، والدعوة إلى السلام مقابل الانسحاب من الأرض.

”تتجلى صور الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني بأشكال مختلفة. فهناك ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ مشرد، واحتلال استيطاني يتوسع يوميا في الضفة الغربية، وحركة تهويد للقدس الشرقية تعتمد وسائل تطهير عرقي للوجود الفلسطيني المسيحي والإسلامي، وإقامة جدار الفصل العنصري والحصار الظالم لقطاع غزة، وغيرها من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

”ومع أن الأمم المتحدة قامت بجهود نقدرها تجاه مأساة شعبنا، سواء عبر ما تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مساعدات أو التوصيات والقرارات المختلفة التي تصدرها الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن إسرائيل استمرت في رفضها لهذه القرارات وكأنها دولة فوق القانون.

”أبدينا استعدادنا منذ سنوات عديدة للوصول إلى حل للصراع مع إسرائيل يؤمن العدالة الممكنة وينسجم مع القرارات والمبادرات الدولية بإقامة دولتنا الفلسطينية على مساحة ٢٢ في المائة

كما أعرب للرئيس عباس عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا الثابت لتطلعاته في سعيه لتقرير المصير وإقامة الدولة.

وأود أيضا أن أؤكد للرئيس عباس، وعبره للشعب الفلسطيني، التزام اللجنة الصارم بمواصلة جهودها، على نحو ما كلفته بها الجمعية العامة، من أجل التشجيع على التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

سأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق لتمكين بعض ضيوفنا من مغادرة قاعة المؤتمرات. باسم اللجنة، أود مرة أخرى أن أشكر معالي رئيس الجمعية العامة؛ ومعالي السيدة ميغيرو، نائبة الأمين العام؛ وسعادة السيد موراييس كابراال، رئيس مجلس الأمن، على إسهاماتهم الهامة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باليثا كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

**السيد كوهونا** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أحاطب هذه الجلسة بصفتي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ويقدم هذا اليوم تذكرة بالغة الأهمية

والضرائب التي هي ملك للشعب الفلسطيني وتصادرها. إننا لا نريد ولم نسع لترع الشرعية عن إسرائيل بطلب العضوية في الأمم المتحدة، وإنما نزع الشرعية عن استيطانها واستيلائها على أراضيها المحتلة، التي تتعامل معها إسرائيل وكأنها أراضٍ متنازع عليها وليست أراضٍ محتلة.

”يوسفنا ويؤلمنا ويثير قلقا كبيرا لدينا تطبيق القانون الدولي انتقائيا وقرارات الأمم المتحدة بمعايير مزدوجة، فلا يبالي القوي بالقانون والضعيف وحده من يدفع الثمن.

”في هذا اليوم، اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نؤكد أننا شعب متمسك بأرضه وبقا عليها، مؤمن كل الإيمان بأن كل صاحب ضمير في هذا العالم وكل حريص على ميثاق الأمم المتحدة عليه أن يدعم ويؤيد ويشارك في تمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره وتحقيق استقلال دولته الحرة وذات السيادة.

”إن دولة فلسطين ستكون، بإذن الله، دولة ديمقراطية وتعددية لا تميز فيها على أساس الدين أو العرق، دولة مسالمة تريد أن تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل وبقية دول المنطقة، دولة آن الأوان لاستقلالها بعد ٦٤ عاما“.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود، باسمنا جميعا، أن أشكر السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين، وأن أطلب منه نقل تحاياها إلى السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على رسالته الهامة.

الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على بيانه الهام.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، الذي سيتلو رسالة موجهة من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية مصر العربية، فخامة المشير محمد حسين طنطاوي، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

**السيد عبد العزيز (مصر):** يشرفني أن أتلو عليكم نص الرسالة الموجهة من فخامة المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية مصر العربية، بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

”مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يسعدني أن أبعث إليكم بهذه الرسالة لكي أجدد مساندة مصر وحركة عدم الانحياز الكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه المشروع لاستعادة وممارسة جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه الأصيل في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى جميع المرجعيات ذات الصلة التي تضم ثوابت القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

”وتكتسب إقامة الدولة الفلسطينية هذا العام زخماً خاصاً على خلفية الخطاب التاريخي للرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي ظل وجود إجماع دولي واضح بشأن إقامة الدولة الفلسطينية وتعزيز الاعتراف الدولي بها وضمها إلى عضوية الأمم المتحدة، الأمر الذي أكدت عليه جامعة الدول العربية في المناسبات كافة خلال الفترة الماضية،

للمجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى تسوية المسألة الإسرائيلية الفلسطينية بطريقة عادلة ومنصفة.

ولا تزال أهداف الشعب الفلسطيني المحتل واضحة، ألا وهي: أنه يجب، مثلما هو مستحق، أن يحقق هدفه في إقامة دولة مستقلة. ومع ذلك، وعلى أرض الواقع، لا تزال آفاق استيفاء الفلسطينيين لحقوقهم الإنساني الأساسي في تقرير المصير وفي دولة مستقلة بعيدة وصعبة المنال.

ولا تزال السياسات والممارسات الناشئة من نظام الاحتلال الحالي تتعدي على مجموعة كاملة من حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تعيش نسبة كبيرة من الفلسطينيين في حالة من الفقر، والعديد منهم يعتمدون اعتماداً كاملاً على المعونة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المانحين. ومستويات الفقر مرتفعة بشكل خاص في قطاع غزة من جراء الحصار الذي تفرضه إسرائيل وفي القدس الشرقية المحتلة والمنطقة جيم من الضفة الغربية بسبب تقييد إمكانية التنقل والعبور والممارسات التمييزية.

وفي وقت مبكر هذا الشهر، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الثالث والأربعين (انظر A/66/427) عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. واستفاد تقريرنا من أول زيارة قامت بها اللجنة على الإطلاق لقطاع غزة، حيث تمثلت الملاحظة العامة للجنة في أن الحصار الإسرائيلي ما زال يعاقب السكان المدنيين عقاباً جماعياً. ويؤثر ذلك العقاب الجماعي تأثيراً حاداً، لا سيما على أطفال غزة. ولن يتمتع الفلسطينيون والإسرائيليون بالأمن والسلام إلا بالتوصل إلى حل سياسي، تكمن مراعاة حقوق الإنسان في صميمه. وفي هذا اليوم، تعرب اللجنة عن أطيب أمنياتها للجهود الفلسطينية الرامية إلى تحقيق قيام الدولة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر سعادة السيد باليша كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات

التزامات إسرائيل بموجب قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

”على صعيد آخر، يتعين العمل من أجل العودة إلى المسار التفاوضي على الأسس الصحيحة، ودفع المجموعة الرباعية نحو تبني مرجعيات واضحة لتلك المفاوضات، وعلى رأسها وقف سياسة الاستيطان، واتخاذ حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ أساساً للتفاوض، وتحديد إطار زمني معين وآلية للمراقبة تضمن تنفيذ الأطراف لالتزاماتها بالشكل الذي يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، في أقرب فرصة.

”ولا يفوتني في هذا الإطار أن أشيد بجهود اللجنة المكثفة خلال هذا العام، وبصفة خاصة دور الاجتماعات الدولية والندوات العديدة التي نظمتها اللجنة في الفترة الماضية من أجل حشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني الشقيق ولحقوقه، ولأهمية التوصل إلى السلام العادل والشامل في أقرب فرصة.

”كما أحيي الدور المتزايد الذي قامت به اللجنة خلال العام الماضي، الأمر الذي وضع من خلال تعزيز العمل المشترك مع البرلمانات الوطنية والإقليمية المختلفة، بهدف تفعيل الدور البرلماني في دعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات من أجل زيادة التعريف الدولي بعدالة القضية الفلسطينية وبضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

”وإذ أتمنى لكم ولأعضاء لجننتكم الموقرة دوام التوفيق، أرجو أن تتقبلوا أسمى اعتباري“.

وكذلك حركة عدم الانحياز في الوثائق الصادرة عن الحركة، وعلى رأسها إعلان فلسطين الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس عشر للحركة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١١، في بالي، بإندونيسيا، وتأكيد وزراء خارجية لجنة فلسطين بالحركة على ذات المقررات في اجتماعهم في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في نيويورك.

”إن للجنة دوراً هاماً من أجل ضمان دعم مجلس الأمن للطلب الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع الجهود المكثفة التي تبذلها حركة عدم الانحياز من أجل زيادة الاعترافات بدولة فلسطين، التي وصلت إلى ١٣٢ دولة حتى الآن. وتنتطلع إلى استمرار دعم اللجنة للحصول على مزيد من الاعترافات بالشكل الذي يكفل اتخاذ الجمعية العامة للقرار اللازم بضم فلسطين إلى الأمم المتحدة.

”وإلى أن يتحقق هذا الهدف، يتعين علينا جميعاً العمل من أجل وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني؛ ووضع حد للتدهور الحاد في أحواله المعيشية؛ وضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها القانونية كقوة احتلال؛ ووقف السياسات الإسرائيلية غير المشروعة، وعلى رأسها سياسة الاستيطان؛ والتصدي لسعيها نحو تغيير الأوضاع على الأرض بمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية؛ ومحاولة تغيير معالم القدس الشرقية؛ والاعتداء على حرمة الأماكن المقدسة ومرتاديتها، وبصفة خاصة المسجد الأقصى الشريف؛ ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري؛ والحصار الخانق لقطاع غزة، وغيرها من الممارسات التي تتناقض مع

ولإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، ولوقف معاناة الفلسطينيين وشقائهم.

”إن فلسطين في قلب منظمة التعاون الإسلامي. وما فتئت قضية فلسطين والقدس الشريف محورية للمنظمة منذ إنشائها ذاته. والدول الأعضاء في المنظمة تدين مواصلة إسرائيل لحملة البناء الاستيطاني المكثفة وغير القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا شك أن للفلسطينيين الحق والمبرر الكاملين في اللجوء إلى الأمم المتحدة لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إنشاء دولتهم المستقلة في الأرض الفلسطينية ضمن حدود خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

”وتتعهد منظمة التعاون الإسلامي ببذل جميع الجهود الممكنة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ولتقديم الدعم الفعال لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة. ولذلك الغرض، ووفقا لميثاق المنظمة، يتعين أن يكرس منصب الأمين العام المساعد للمنظمة لقضية القدس الشريف وفلسطين وأن يخصص لمرشح من دولة فلسطين.

”وكان هذا العام بالغ الأهمية بشكل خاص لإعادة تأكيد تضامن المنظمة مع شعب فلسطين. وفي الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المعقودة في أستانا واجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية المنظمة الذي عقد في نيويورك، وجهنا رسالة تأييد واضحة لمسعى الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونحن متسقون في سياساتنا، مع تأييدنا للقرار الذي اتخذته منظمة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، على نقله رسالة موجهة من المشير محمد حسين طنطاوي، وأطلب من السفير أن يتفضل بالإعراب لفخامته عن صادق شكر اللجنة على رسالته الهامة للغاية بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ مصر على الدور الهام الذي تواصل الاضطلاع به في مصالحة الفصائل الفلسطينية وفي الإفراج مؤخرا عن السجناء الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيدة بيرغانيم أيتيموفا، الممثلة الدائمة لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة، التي ستتلو بياننا من معالي السيد يرزان خ. كازيخانوف، وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان، بصفته رئيس المؤتمر الثامن والثلاثين لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتلو كلمة الترحيب بالنيابة عن معالي السيد يرزان كازيخانوف، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ووزير الخارجية في جمهورية كازاخستان.

”أود، بصفتي رئيس مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، أن أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء وأن أعرب عن امتنائي الصادق للمشاركين في الجلسة على دعمهم للمساعي النبيلة لشعب فلسطين. فالיום الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فرصة طيبة أخرى للتأكيد مجددا على التأييد الدولي الساحق للقائم لإنهاء الاحتلال، ولمعالجة الشواغل الأمنية الأساسية في المنطقة،

”يأتي الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وسط أجواء قائمة ومشحونة وتطورات خطيرة وسلبية بسبب استمرار الموقف الإسرائيلي المتعنت والمتشدد والمتمثل في رفض الحكومة الإسرائيلية وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، الأمر الذي يعكس استمرار سياسة المراوغة والمماطلة وعرقلة الجهود الإقليمية والدولية بسبب ممارسات الحكومة الإسرائيلية.

”فبالرغم من توافق المجتمع الدولي على الحل القائم على وجود دولتين لتحقيق التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة الأراضي وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تستمر إسرائيل في تحديها وانتهاكاتها للشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان. وهي تواصل سياستها الاستيطانية الهادفة إلى ابتلاع الأرض الفلسطينية وخلق وقائع جديدة على الأرض، مما يؤدي إلى تهديد الحل القائم على وجود دولتين وتقويضه والقضاء على أي فرصة حقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة. كما تستمر إسرائيل في إجراءاتها الأحادية غير القانونية لتهويد مدينة القدس الشرقية ومحيطها وتغيير تركيبها الديمغرافية والتاريخية والاستيلاء على تاريخها وتراثها الإسلامي والمسيحي.

”إن استمرار إسرائيل في سياساتها وممارساتها الخاصة باستمرار الاستيطان ووضع شرط جديد يتمثل في مطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية يعكس انعدام وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للحكومة الإسرائيلية للدخول في مفاوضات جادة تتعامل مع جميع قضايا الوضع استناداً إلى الشرعية الدولية ومرجعياتها

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بقبول فلسطين عضوا كاملاً في المنظمة.

”ولكوننا مهتمين اهتماماً فائقاً بتحقيق السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط، نتعهد بأن نبقي المسألة قيد نظرنا وأن نبذل كل الجهود اللازمة إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها، وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة واستيفاء حقوقه غير القابلة للتصرف في إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

”وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لشعب فلسطين كل النجاح في تطلعاته النبيلة نحو مستقبل أكبر أماناً وازدهاراً“.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السفيرة أيتيموفا وأطلب منها أن تنقل إلى معالي السيد يرزان كازيخانوف، وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان ورئيس الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، شكر اللجنة الصادق على رسالته الهامة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد يحي المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة موجهة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد نبيل العربي.

**السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية):** يطيب لي بداية أن أنقل إليكم ولأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحيات الأمين العام للجامعة العربية، الدكتور نبيل العربي، وأن أعبر لكم عن تقديره البالغ للجهود التي تبذلها اللجنة في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

المفاوضات، ووفق مرجعية معتمدة تتوافق والشرعية الدولية، ووقف كامل للاستيطان. فلم يعد من المجدي أو المقبول استمرار مفاوضات عبثية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، تستنفد الوقت والجهد ولا تؤدي إلى أي انفراج أو تقدم على الأرض في ضوء استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

”إن القضية الفلسطينية هي المفتاح الحقيقي لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي وحلها يساهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار المنشود لمنطقتنا ولجميع شعوبها التي عانت كثيرا من الحروب والتوتر. إن فشل المجتمع الدولي في إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، سيؤدي إلى استمرار زعزعة الاستقرار وازدياد عوامل العنف، مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

”إن الاحتفال هذه السنة يأتي في خضم الحراك السياسي والدبلوماسي، الذي أطلقه الرئيس عباس خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقدم بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين. وهو خيار سياسي دبلوماسي مبني على الشرعية الدولية وأسس القانون الدولي. لقد حان الوقت لينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله كي يعيش كبقية شعوب الأرض - حرا فوق أرض ووطن مستقل. وحان الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف المشروع وليعلو صوت الحق العدل والقيم والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق هذه المنظمة“.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير يحيى الحمصاني على البيان الذي أدلى به من فوره واطلب منه أن

الثابتة، ضمن إطار زمني محدد وبعيدا عن الحلول الجزئية والمرحلية المؤقتة.

”إن استمرار إسرائيل في حصارها الظالم على قطاع غزة وتبنيها لهذا الكم الهائل من القرارات العنصرية الخطيرة التي تعيد إلى الأذهان تجربة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تؤثر بشكل خطير وسلب على حياة أكثر من ١,٥ ملايين من فلسطيني عام ١٩٤٨، في محاولة لفرض وتنفيذ سياستها لإعادة التوطين والتهجير القسري ومصادرة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

”إن الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أراض محتلة بموجب القانون الدولي. وما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية إجراءات باطلة ولاغية ولا يعتد بها. وعلى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية وأطرافها الفاعلة، لا سيما الولايات المتحدة، تحمل مسؤولياتها ووضع حد لعملية المزاوغة والمماطلة التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية مع عملية السلام والمفاوضات. كما أن الاحتلال الإسرائيلي يسابق الزمن لرسم الحدود لدولة فلسطين وفق رؤيته ومن خلال فرض أمر واقع على الأرض يغير حقائقها وشواهدا ويقوض الإمكانات الواقعية لدولة فلسطين.

”إن الجامعة العربية تؤكد على الدعم العربي الكامل للموقف الفلسطيني، الذي جاء على لسان الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وطالب فيه بقيام دولة فلسطين المستقلة وتأكيد التمسك بخيار التفاوض للتوصل إلى حل دائم للصراع، وفق قرارات الشرعية الدولية والعودة الفورية إلى طاولة

كما نعتقد أن هناك العديد من قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية التي لا تزال صالحة وأنها، إذا نفذت، ستضع حدا للاحتلال وللصراع أيضا. ولا يزال القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الأساس لتحقيق السلام.

ونرى أيضا أن مجلس الأمن يضطلع بدور بالغ الأهمية في بذل الجهود لتنفيذ قراراته، وللتوصل إلى تسوية سلمية، بما في ذلك باتخاذ خطوات ملموسة وتدابير عملية لتنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وجميع القرارات ذات الصلة الأخرى، وبضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والعقود الخاصة بحقوق الإنسان، فضلا عن احترامها الكامل لفتوى محكمة العدل الدولية.

وما انفك دعم القضية الفلسطينية سمة محورية للسياسة الخارجية للاتحاد الأفريقي منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣. وسيواصل الاتحاد الأفريقي بذل قصارى جهده لمساعدة شعب فلسطين في مسعاه نحو إحلال السلام في أرضه بالذات. ونحن نحبي شعب فلسطين المكافح ونعرب عن تضامننا معه، على النحو الذي ذكرناه بالفعل.

وإذ نحتفل بهذه المناسبة، علينا جميعا أن نتعهد ببذل جهود أكبر لاستئناف المفاوضات المباشرة التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بغية تحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتي إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكفالة إحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أعربنا مرة أخرى عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني. ونؤكد مجددا على دعمنا المستمر لقيادتك المحنكة، سيدي، وتضامننا الكامل باسم جميع الأفرقة.

يتفضل بأن يعرب لمعالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن أصدق امتنان اللجنة على رسالته الهامة.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن لجاره المباشر، السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

**السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أعرب لكم عن سروري الكبير لرؤيتكم تتولون رئاسة هذه الجلسة. فأنتم لستم عضوا في منظمتنا، الاتحاد الأفريقي، فحسب، بل أنتم أيضا مواطن للسنغال، وهو بلد جهوده لتحرير شعوب العالم المضطهدة - وفي هذه الحالة، الشعب الفلسطيني - معروفة للجميع.

وإذ نحتفل مرة أخرى بذكرى سنوية أخرى، أود أن أعرب، باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن تضامن الشعوب الأفريقية مع الشعب الفلسطيني. ولأفريقيا علاقات تاريخية هامة مع فلسطين. وهي قصة كفاح وتحرير في القارة الأفريقية وقصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ولذلك ليس صدفة من صدف التاريخ أن القادة الفلسطينيين هم الوحيدون الذين استقبلوا بالتصفيق الحار في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وليس من قبيل المصادفة أن جميع مؤتمرات القمة التي يعقدها الاتحاد الأفريقي تتخذ قرارا بشأن القضية الفلسطينية. فالاتحاد الأفريقي يؤمن إيمانا جازما بأن جميع أشكال الظلم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني يجب أن تتوقف فورا.

(تكلم بالإنكليزية)

ويرى الاتحاد الأفريقي أنه لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فالتسوية السلمية الدائمة والشاملة والقائمة على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحدها يمكن أن تحقق إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل دائم للصراع.

لحقوق الإنسان. وتشمل تلك الانتهاكات الاستخدام غير القانوني للأسلحة الحربية ضد السكان المدنيين، وبناء المستوطنات المتوسعة على الدوام، وتمديد جدارها العازل في الأراضي الفلسطينية، ومعاملتها للمواطنين الفلسطينيين باعتبارهم بشرًا من الدرجة الثانية، وإنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وأحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إن كانا ملتزمين حقا بتأييد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، هو مجابهة دور الولايات المتحدة السليبي بشكل بالغ في إدامة الظلم وتمكين إسرائيل من مواصلة انتهاك القانون الدولي وتدمير إمكانية تحقيق التطلعات الفلسطينية.

إن قبول عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) انتصار كبير للأمم المتحدة ولصوت الشعوب في جميع أرجاء العالم. وإجمالاً، صوت ١٠٧ بلدان تمثل أكثر من ٧٥ في المائة من سكان العالم، مؤيدة لقبول عضوية فلسطين - وهو تعبير حقيقي عن "نحن شعوب الأمم المتحدة". وللأسف، كانت إدارة أوباما تواقفة لإنفاذ قوانين الولايات المتحدة التي عفا عليها الزمن ولوقف تسديد الرسوم التي تدفعها الولايات المتحدة لمنظمة (اليونسكو). وما يدعو إلى الأسف أيضاً كون إدارة أوباما وإدارات الولايات المتحدة السابقة فشلت في التمسك بقوانين الولايات المتحدة الأخرى التي تنص على فرض شروط على تقديم المعونة العسكرية إلى بلدان مثل إسرائيل تستخدم الأسلحة التي تقدمها إليها الولايات المتحدة ضد السكان المدنيين.

وتواجه الأمم المتحدة التحدي المتمثل في التمسك بميثاقها في وجه جميع الضغوط المختلفة المناهضة للديمقراطية التي تمارسها الولايات المتحدة، سواء كان بالتجسس على

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، جزيل الشكر. وكان محققاً في إشارته إلى تضامن أفريقيا مع القضية الفلسطينية. وكما ذكرنا بشكل جيد للغاية، فقد تجسد ذلك التضامن المستمر، خلال جميع مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي تقريباً، في اتخاذ قرار بشأن قضية فلسطين. ونحن نشكره على وجوده في هذه اللجنة.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن لرئيس منظمة اتحاد الأمريكيين من أجل حقوق الإنسان للفلسطينيين، السيد بيتر ميلر، الذي سيدلي ببيان باسم منظمات المجتمع المدني التي تهم اهتماماً فعالاً بقضية فلسطين.

**السيد ميلر (منظمة اتحاد الأمريكيين من أجل حقوق الإنسان للفلسطينيين) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم هنا اليوم في هذا الاحتفال الرسمي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولست سوى صوت واحد ضمن عديدين في المجتمع المدني العالمي الذين يشعرون بقلق بالغ حيال محنة الفلسطينيين الناجمة من سياسات إسرائيل للاحتلال والاستيطان والحصار وإنكار الحقوق الفلسطينية. وكرس العديد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان في جميع أرجاء العام حياتهم للبحث عن تسوية عادلة للصراع بين فلسطين وإسرائيل. وبعضهم دفع ثمنًا باهظاً على جهودهم. لماذا يتعين على المجتمع المدني أن يدفع ثمنًا باهظاً؟ السبب هو عجز الأمم المتحدة والحكومات عن تنفيذ القانون الدولي.

وبصفتي مواطناً أمريكياً، أشعر بانزعاج بالغ، كما يشعر العديد من الأمريكيين، من الدور الذي تضطلع به حكومة بلدي في منع الفلسطينيين من تحقيق تطلعاتهم وحقوقهم الإنسانية. فالولايات المتحدة تمنح إسرائيل بدون شروط ٣ بلايين دولار كل عام في شكل معونة عسكرية وتتجاهل العديد من انتهاكات إسرائيل المنهجية والمستمرة

وتشكل محكمة راسل من أجل فلسطين تعبيرا آخر عن رد المجتمع المدني العالمي على عجز الأمم المتحدة والحكومات عن التمسك بالقانون. وكان أحد الإنجازات الأخيرة لبيتراند راسل هو أنه أنشأ، مع الفيلسوف الفرنسي جان - بول سارتر، محكمة راسل للتحقيق في دور الولايات المتحدة في الحرب في فييت نام. وأنشئت المحكمة باعتبارها وسيلة للمجتمع المدني ليسلط الضوء على أدلة ارتكاب حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية لجرائم حرب. وأعلن راسل "لعل هذه المحكمة تمنع جريمة الصمت".

وانعقدت محكمة راسل جديدة، من أجل فلسطين، بعقد ثلاث جلسات حتى الآن، للنظر في معاملة إسرائيل للفلسطينيين. وعقدت آخر جلسة في تشرين الثاني/نوفمبر في جنوب أفريقيا، بقضاة شملوا الحائز على جائزة نوبل للسلام مايريد كوريغان مغواير، والقاضي الفخري في المحكمة العليا في إسبانيا خوسي أنطونيو مارتين بالين، والشاعر الأمريكي من أصل أفريقي أليس وولكر، والكاتب والناشط الجنوب أفريقي رونالد كاسريلس. وقد نظروا في مسألة ما إذا كانت إسرائيل متورطة في جريمة الفصل العنصري. وقال الناشط الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان جيف هالبر، مدير اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، "إن الدول، إلى جانب الأمم المتحدة، ملزمة بإنفاذ القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان. وحينما لا تقوم بذلك، كما هو الحال في عجزها عن أن تطبق على إسرائيل الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، على الناس أنفسهم أن ينهضوا وأن يطالبوها بأن تذهب. ومننديات المجتمع المدني مثل محكمة راسل قد لا تتمتع بسلطة رسمية، ولكنها تمثل ملايين البشر في جميع أرجاء العالم الذين يؤمنون بأن مجرد ترك الحكومات لتتابع بحرية جداول أعمالها مدفوعة بالقوة والأيديولوجية الطائفية والترعة العسكرية

موظفي الأمم المتحدة أو الضغوط السياسية أو تهديد الأمم المتحدة نفسها بفرض جزاءات اقتصادية. وعلى الأمم المتحدة أن تدافع عن مبادئها التأسيسية بالرغم من تلك الضغوط، وعلى المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لزيادة الدعم الاقتصادي والدبلوماسي للأمم المتحدة واليونسكو.

وكان أحد أكبر أوجه تقدم الحضارة هو تطوير مفهوم سيادة القانون - كون البشر لهم حقوق عالمية وأنه على المؤسسات الدولية أن تعمل على حماية تلك الحقوق، ولا سيما في أوقات الصراع والاحتلال العسكري. وترسي ذلك الإطار المبادئ المحسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وغيرها من القوانين.

ولا يتمثل التحدي أمام الأمم المتحدة في وضع قوانين جديدة أو الإعراب عن مشاعر جديدة وإنما يتمثل في تنفيذ المبادئ العالمية القائمة والقرارات الموجودة لحماية حقوق الإنسان الفلسطينية. ويتعرض كامل مفهوم الحقوق العالمية وحماية المدنيين للخطر حينما تتمكن الدول القوية من أن تنتقي منها، في تحد للهيئات الدولية والرأي العالمي، من تنطبق عليه القوانين ومن يتم تجاهل تطبيقها عليه. فالقانون ينبغي أن يكون عالميا.

وبالنسبة للفلسطينيين، عجزت الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات القائمة عن تنفيذ تلك المبادئ العالمية ولم تتمكن من إخضاع الأقوياء للمساءلة عن اضطهادهم للضعفاء. ولذلك بات من الضروري للمجتمع المدني العالمي أن يملا الفراغ. وهذا ما يحدث في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، لصالح حقوق الإنسان للفلسطينيين. ولذلك السبب هناك حركة متزايدة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات للممارسة الضغط اللاعنفي على دولة إسرائيل بغية إنهاء انتهاكاتها المنهجية.

مما ساعد على إثناء هذا النظام البغيض. ولكننا نعلم على نحو جيد أن حريتنا لن تكتمل بدون حرية الفلسطينيين.“

وفي عام ٢٠٠٩، أصدر مجلس أبحاث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا تقريراً خلص إلى أن الممارسات الإسرائيلية تشكل فصلاً عنصرياً واستعماراً على السواء. وفي عام ٢٠١٠، قال هنري سيغمان، المدير التنفيذي السابق للمؤتمر اليهودي الأمريكي، ”إن إسرائيل تجاوزت عتبة كونها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط إلى كونها أول نظام للفصل العنصري في العالم الغربي“. والآن في عام ٢٠١١، يمكننا أن نضيف الاستنتاجات التي توصلت إليها محكمة راسل من أجل فلسطين.

ويجب ألا تظل الحقوق الفلسطينية مرهنة للسياسة المحلية للولايات المتحدة. ويجب ألا تفلت إسرائيل من إدانة الأمم المتحدة لجرد أنها ترفض التعاون مع المؤسسات الدولية. فالاجتماع الدولي يطالب بإدانة انتهاكات إسرائيل، وبشكل أساسي، باتخاذ إجراء حاسم للرجوع في هذه الانتهاكات.

وتتعرض كرامة الفلسطينيين للاعتداء على أساس يومي. وتنتقص قيمة الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي على السواء في كل يوم بينما يسمح المجتمع الدولي باستمرار السياسات الإسرائيلية. وفي كل يوم، تدمر شجرة أو يهدم منزل. وفي كل يوم، تسوي الجرافات بالأرض قرى البدو داخل إسرائيل أو يتعرض الفلسطينيون في الضفة الغربية لمذابح المستوطنين التي تحول حياتهم إلى حياة من الخوف. وفي كل يوم، تنعدم الأدوية الأساسية في غزة ويجبر أبناء غزة على شرب مياه سوداء غير ملائمة للاستهلاك البشري.

وفشلت ما تسمى بالمجموعة الرباعية. ولكن مع أن العديدين يتساءلون عما لو كان على الأمم المتحدة أن توافق على المشاركة في تلك الدبلوماسية الصورية، ما زال بوسع

وتريح القلة يحكم علينا جميعاً بالحرب المستمرة وسفك الدماء والظلم.“

وخلصت المحكمة إلى أن إسرائيل متورطة بالتأكد في جريمة الفصل العنصري:

”إن إسرائيل تعرض الشعب الفلسطيني لنظام مؤسسي قوامه الهيمنة التي ترقى إلى مستوى الفصل العنصري على النحو الذي يحدده القانون الدولي... ويتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الحكم العسكري الاستعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة لشكل متفاقم بشكل خاص من أشكال الفصل العنصري. ومواطنو إسرائيل الفلسطينيون، مع أن من حقهم أن يصوتوا، ليسوا جزءاً من الدولة اليهودية حسب القانون الإسرائيلي وبالتالي هم مستبعدون من فوائد الجنسية اليهودية ومعرضون للتمييز المنهجي في مجموعة واسعة من حقوق الإنسان المعترف بها. وبغض النظر عن تلك الاختلافات، تستخلص المحكمة أن حكم إسرائيل للشعب الفلسطيني، أيما كان المكان الذي يقيم فيه، يعتبر بشكل جماعي نظاماً متكاملًا واحداً للفصل العنصري“.

ومحكمة راسل ليست المرة الأولى التي حدد فيها نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. ففي عام ١٩٦١، قال هيندريك فيروود، رئيس وزراء جنوب أفريقيا آنذاك وكان يعتبر مهندس نظام الفصل العنصري، ”إن إسرائيل، شأنها شأن جنوب أفريقيا، دولة فصل عنصري“. وأعرب ديزموند توتو ونيلسون مانديلا كلاهما عن القلق لأن سلوك إسرائيل مماثل لما شهداه في ظل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولاحظ مانديلا،

”اتخذت الأمم المتحدة موقفاً قوياً لمكافحة الفصل العنصري، وطوال السنوات، قام توافق دولي،

كل واحد منهم بإنسانيتنا المشتركة. ويتكرر ذلك في جميع أرجاء العالم.

ونحن في المجتمع المدني العالمي نسعى للارتقاء فوق مستوى المصلحة الذاتية الوطنية والقبلية الضيقة ونؤمن حقاً بأن تحقيق السلام ممكن حينما يعترف بإنسانيتنا المشتركة وتحقق العدالة. ونحیی جهود الإسرائيليين الذين يقرون بأن إحلال السلام لإسرائيل يأتي بتحقيق العدالة للفلسطينيين. ونحیی جهود الناشطين والعاملين في الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم، والعديد منهم خاطروا براحتهم وأحيانا بأرواحهم من أجل تحقيق العدالة. وبالرغم من أن هناك مجموعات واسعة من الآراء بشأن ما ستكون عليه الحلول المختلفة، نحن متحدون في الإقرار بإنسانيتنا المشتركة وفي أحلامنا بالعيش معاً، باعتبارنا متساوين، في هذا الكوكب الأزرق الصغير.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد بيتر ميلر على بيانه. وأود أن أشكر عبره جميع منظمات المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم التي تعنى بقضية فلسطين على أعمالها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني.

ویشرفني الآن أن أعلن أن لجنتنا تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات، ومن وزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وأود أن أشير إلى أن نصوص الرسائل ستنتشر في نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين، ولكنني أود أن أتلو قائمة بعض من وجهوا هذه الرسائل، حسب الترتيب الذي تلقيناها به.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول التاليين: فخامة رئيس جمهورية السنغال، فخامة رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ فخامة رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فخامة رئيس الاتحاد الروسي، فخامة رئيسة جمهورية الأرجنتين، فخامة رئيس جمهورية بيلاروس، فخامة رئيس

الدبلوماسيين أن يضطلعوا بدور بناء بالمضي قدماً بسرعة نحو تنفيذ الشروط المسبقة اللازمة لإجراء مفاوضات جدية وصادقة بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس إنفاذ القانون الدولي.

ومن الضروري فصل الشواغل الأمنية الشرعية لإسرائيل من جدول أعمالها السياسي غير الشرعي. وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية جدار إسرائيل أوضحت تماماً هذا النوع من التمييز، بتحديد أنها أن في وسع إسرائيل أن تبني جدارها على الأرض الإسرائيلية وأن إسرائيل لا يمكنها أن تبني جدارها على الأرض الفلسطينية، بتدمير المزارع والمنازل الفلسطينية وفصل القرى والمدن الفلسطينية من بعضها.

ومن غير القانوني، وليس مجرد غير المجدي، أن تقوم إسرائيل ببناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية. فإسرائيل تنتهك القانون الدولي حينما تفرض عقاباً جماعياً على سكان غزة.

ولا بد من إيجاد حلول تستند إلى الأمم المتحدة للتخفيف من حدة كل تلك المسائل. وعلى المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بإنهاء اعتداءاتها على غزة، التي تؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين وتدمير البنية الأساسية المدنية في حلقة لا نهاية لها من التدمير المتكرر للمساعدة الإنمائية الدولية من جراء القنابل والقذائف التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل وجرافات إسرائيل المصفحة من طراز كاتربيلار التي تزودها بها الولايات المتحدة. وكل ما نفتقر إليه هو إرادة المجتمع الدبلوماسي لفرض حلول راسخة في القانون الدولي.

وإحدى مزايا العمل في إطار المجتمع المدني من أجل تحقيق العدالة للفلسطينيين هي مشاهدة الناس من أصول عديدة يتجمعون للعمل معاً لتحقيق العدالة. وفي مجموعتي الصغيرة بالذات، لدينا أشخاص يهود أمريكيون يهود وفلسطينيون أمريكيون ومسيحيون ومسلمون وعلمانيون يقر

السلطة الفلسطينية لحقوقه غير القابلة للتصرف، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. ويمكنني أنؤكد لجميع الموجودين هنا على أن لجنتنا - اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - لن تدخر وسعا في سعيها لبلوغ تلك الأهداف.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد رياض منصور.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** إننا

ممتنون لكم، سيدي الرئيس، وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاحتفال. ونحن ممتنون أيضا لشعبة حقوق الفلسطينيين على جعل هذا الاحتفال واقعا. ونشعر ببالغ الامتنان للقادة في جميع أرجاء العالم الذين أعربوا عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. فالرسائل والخطابات، سواء التي تليت علينا في هذه الجلسة أو التي تلقاها رئيس اللجنة، تجعلنا ممتنين على رسالة الدعم القوية للغاية الموجهة من شعوب العالم وزعمائه في مناسبة هذا اليوم الهام للغاية، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ومن خلال المسعى الجماعي لجميع الموجودين هنا اليوم، بالترافق مع كفاح شعبنا، الشعب الفلسطيني، تمكنا من إيجاد الزخم الذي أدى إلى تقديمنا طلب الانضمام إلى المجتمع الدولي باعتبارنا عضوا في الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ونحن ممتنون على ذلك المسعى الجماعي.

ومن خلال المسعى الجماعي لجميع الموجودين هنا، بالترافق مع كفاح شعبنا الفلسطيني، نجحنا في الحصول على عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - وهو تطور تاريخي اعترفت فيه، ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضية فلسطين، وكالة رئيسية للأمم المتحدة بدولة فلسطين باعتبارها عضوا، وبذلك فتح

جمهورية البرازيل الاتحادية، جلالة سلطان بروني دار السلام، فخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا، فخامة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، فخامة رئيس جمهورية تركيا، جلالة ملك مملكة البحرين، جلالة ملك المملكة المغربية، فخامة رئيس جمهورية غينيا، فخامة رئيس جمهورية ناميبيا، فخامة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، فخامة رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

كما تلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التاليين:

دولة رئيس وزراء جمهورية الهند، دولة رئيس وزراء ماليزيا، دولة رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية.

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من وزراء الخارجية

التاليين: معالي رئيس وزراء كوبا، معالي رئيس وزراء جمهورية مدغشقر، معالي رئيس وزراء اليابان، صاحب السمو الملكي وزير خارجية المملكة العربية السعودية. كما تلقينا رسالة من حكومة سلطنة عمان.

ومن المنظمات الحكومية الدولية، تلقت اللجنة

رسائل من معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومن الاتحاد الأوروبي. وتلقينا أيضا رسالة من الكنيسة المشيخية في الأمم المتحدة، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني.

باسم اللجنة، أود أن أعرب عن امتناننا الصادق

لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها من فوري، على جهودها المستمرة للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وعلى دعمها الثابت للمهام الموكلة إلى اللجنة.

ومرة أخرى تدل البيانات التي استمعنا لها اليوم

ورسائل التضامن التي تلقيناها على دعم المجتمع الدولي الثابت لإرساء السلام في الشرق الأوسط وممارسة الشعب

الأمانة العامة بأننا تلقينا من فورنا رسالتين من وزيرى خارجية الجمهورية العربية السورية والجمهورية التونسية.

وقبل رفع هذه الجلسة الاستثنائية، أود أن أشكر جميع من ساعدوا على تنظيمها - وعلى وجه الخصوص موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية - وجميع من عملوا خلف الكواليس.

وبعد اختتام هذه الجلسة فوراً، سنعرض فيلماً في قاعة الاجتماعات هذه عن تاريخ الأرض الفلسطينية المحتلة، معنونا الأرض تتكلم العربية. وأدعو جميع من يودون إبداء التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى أن يبقوا وأن يشاهدوا الفيلم. كما أدعو الجميع مساء هذا اليوم إلى افتتاح معرض معنون **"A Palestinian Vista-Uprooted from our homeland ... We rooted the homeland in ourselves"**.

ويقام المعرض الساعة ١٨/٠٠ في الشرفة الشمالية الشرقية بالردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. وسيعقب المعرض عرض موسيقي يقدمه ساييمون شاهين وحفل استقبال الجميع مدعون إليه. وسنغدو ممتنين على مشاركتكم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

الطريق أمامنا، الدولة الفلسطينية، لا لنكون مسألة قيد المناقشة بل لنكون واقعا معاشا. ونحن موجودون باعتبارنا أمة وموجودون باعتبارنا شعبا وموجودون باعتبارنا دولة. وقد قبلتنا اليونسكو بهذه الصفة. وبالتالي نحن ندرك أننا وفقا للقانون الدولي، واقع مقبول باعتبارنا دولة في منظومة الأمم المتحدة. ونحن ممتنون على ذلك.

وبالمسعى الجماعي لجميع الموجودين هنا، بالتوافق مع كفاح الشعب الفلسطيني، سنكلل بالنجاح - ومن المأمول قريبا - في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، بما في ذلك القدس الشرقية. وسنكلل بالنجاح في تحقيق الاستقلال والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونأمل في حوالي هذا الوقت العام المقبل أن يكون احتفالنا ذا طابع مختلف - ليس إعرابا عن التضامن مع الشعب الفلسطيني فحسب، بل ربما يكون احتفالا بانتصار الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال والانضمام إلى الأمم المتحدة باعتباره عضوا كاملا. وقد نكون نحن جميعا، مع آلاف آخرين، مصطفىين أمام هذا المبنى لرفع علم فلسطين في الأمم المتحدة.

ومرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدي، باسم الشعب الفلسطيني وقيادته. ولن ننسى إطلاقا لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين وجميع أصدقائنا الذين ساعدونا في بلوغ أهداف الشعب الفلسطيني.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير رياض منصور على بيانه. ومرة أخرى أود أن أعرب عن عزم اللجنة على متابعة أعمالها حتى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

ويسرني أن أعلن أن شعبة حقوق الفلسطينيين تلقت رسالتين إضافيتين من فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وفخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية. كما أبلغتني